### باجماع حضور 49 عضواً

# المجلس يعطي الضوء الأخضر لـ «العمالة المنزلية» ويحيله إلى الحكومة

■ وزير التجارة والصناعة: نطلب تعديل القانون بالسماح للشركات الفردية الحصول على تراخيص

مرزوق الغانم مترئسا جلسة أمس

جانب من الجلسة

■ نرفض خفض شرط التعليم في صاحب الشركة الى المؤهل المتوسط

## ■ سعدون حماد: يجب ألا تكون هناك شركة واحدة لاستقدام العمالة

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

وافق مجلس الامة في جلسته العادية التكميلية امس على الاقتراح بقانون في شأن انشاء شركات مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية والاقتراح بقانون في شأن العمالة المنزلية في مداولتهما الثانية واحالهما الى الحكومة.

وفيما يتعلق بالاقتراح بقانون بانشاء شركات مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية قال تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية انه يهدف الى تقنين وتحديد اوضاع استقدام العمالة المنزلية وحصرها في شركات متخصصة تتقيد بالقواعد والضوابط الانسانية في تعاقداتها لاستقدام هذه العمالة وعدم اساءة البعض اليها.

ولفت التقرير الى ان «هذا الاقتراح سيرقى بمكانة الكويت امام المنظمات الدولية والعمالية والتي تطالب بتعديل النظام الحالي او تغييره ليواكب المرحلة الحالية بحيث لا يؤدي الى هضم حقوق العمالة باعتبار ان بعض الممارسات مع هذه العمالة هو انتهاك لحقوق هذه الفئة».

ونصت المادة الاولى من المقترح على ان تنشأ شركة مساهمة مقفلة شريطة عدم تقاضي ارباح تزيد على 10 في المئة تتولى استقدام وتشغيل العمالة المنزلية وتخصص 10 في المئة من أسهمها للهيئة العامة للاستثمار ومثلها للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية و60 في المئة لاتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية و10 في المئة للهيئة العامة لشؤون القصر ومثلها للخطوط الجوية الكويتية او الشركات التابعة لها.

كما أجازت المادة لمجلس الإدارة تغيير وتعديل النسب في حالة رغبة اي جهات عامة اخرى بالمشاركة او التخارج.

ونصت المادة الرابعة على انه «يكون للشركة مجلس ادارة يشكل من رئيس و6 اعضاء ممثلين للمساهمين من ذوي الخبرة والاختصاص بناء على ترشيح الجمعية العمومية للشركاء وعضوية ممثلين بصفة استشارية عن جهات وزارة الداخلية ووزارة الصحة والهيئة العامة للقوى العاملة ويحدد نظام العمل به مواعيد اجتماعاته واصدار قراراته ومكافأة اعضائه واللجان المنبثقة عنه».

فيما نصت المادة الخامسة انه «مع مراعاة احكام القوانين المنظمة للعمالة المنزلية تلتزم الشركة بتأهيل العمالة وتدريبها في مراكز متخصصة قبل دخولها البلاد واتخاذ الاجراءات اللازمة للتأكد من سلامة العمالة وخلوها من الامراض قبل قدومهم البلاد اضافة الى استخدام الوسائل الحديثة من برمجيات ونظم واجهزة حفظ المعلومات وسائر البيانات الشخصية عن العمالة التي يتم استقدامها بمعرفة الشركة وطرق تحديد الهوية لكل منهم».

واشارت المادة السادسة الى اقتصار نشاط هذه الشركة على استقدام وتشغيل العمالة المنزلية داخل دولة الكويت وفقا لاحكام القوانين المنظمة للعمالة المنزلية التي تصدر بهذا الشأن.

سعدون حماد متحدثا

.. وجمال العمر أثناء مداخلته

## ■ محمد طنا: فترة ضمان السنتين للعمالة المنزلية تحمي المواطن الكويتي وتحفظ حقوقه

وفيما يتعلق بالاقتراح بقانون في شأن العمالة المنزلية وافق المجلس ايضا على مراجعة الاقتراح في لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية وفقا للمادة (103) من اللائحة الداخلية للمجلس.

وتشير المادة (103) من اللائحة الداخلية «ويجوز للمجلس كذلك أن يحيل أي تعديل أدخله على مشروع القانون إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لتبدي رأيها في صياغته وتنسيق أحكامه ولا يجوز بعدئذ مناقشة المشروع إلا فيما يتعلق بالصياغة».

وجاء في تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية ان الاقتراح بقانون في شان العمالة المنزلية يهدف الى «وضع تشريع للعمالة المنزلية خاصة وأن النصوص التشريعية الحالية لا تلبي الحماية القانونية الكافية لحقوق العمالة المنزلية على الرغم من انها تمثل نسبة كبيرة من اجمالي عدد العمالة الأجنبية».

واوضح التقرير ان قانون العمل الاهلي رقم 6 لسنة 2010 استثنى في تطبيق احكام القانون العمالة المنزلية «دون سند قانوني ومن ثم فهي لاتملك الحق في المطالبة امام صاحب العمل بأي حقوق طالما لا تملك اي دليل بصحة ادعائها امام المحكمة وذلك وفقا لاحكام القانون المدني».

واشتمل مواد القانون المقترحة على تعريف للعمالة المنزلية ومتطلبات تراخيص استقدامها بالاضافة التي تنظيم عملها وحقوقها وواجباتها وكذلك الاجراءات الادارية تجاه مكاتب استقدام العمالة.

ووافق المجلس في جلسة امس على طلب نيابي بتكليف مكتب المجلس للتحقيق بما حصل في جلسة الامس من عبارات والفاظ بين بعض الاعضاء والتي لا تتفق مع المبادئ والاخلاق والثوابت الاسلامية والوطنية وما من شانه التاثير على اللحمة الوطنية.

وقال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم اثناء الجلسة ان مكتب المجلس سيضطلع ويقوم بدوره ويرفع قراراته الى المجلس لاتخاذ القرار حول ما حصل في جلسة الامس مشيرا الى ان مجلس الامة الحالي «ممثل من الغالبية الساحقة من جميع المشارب التي كان موقفها حكيما وواضحا ولن يستطيع كائنا من كان ان يدق اسفين الفتنة بين ابناء الشعب».

وفيما يلي تفاصيل الجلسة اجل مراقب مجلس الامة احمد لاري عقد جلسة المجلس اليوم نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب..وسبق موعد الجلسة تقديم النائب فيصل الدويسان استقالته رسميا الى مكتب المجلس ، احتجاجا على اساءة النائب حمدان العازمي للشيعة في جلسة أمس الثلاثاء ،«من دون تطبيق اللائحة عليه ، لخروجه على آداب الجلسة »

استأنف رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم عقد الجلسة بعد اكتمال النصاب

تلا الامين العام اسماء الحضور والمعتذرين،واعتذر عن عدم حضور الجلسة كل من:رئيس الوزراء ،وزير الدفاع

،سيف العازمي ،نبيل الفضل ،صالح عاشور ،روضان الروضان

،عدنان عبدالصمد،مبارك الخرينج

المجلس يبدأ جلسته بمناقشة تقرير اللجنة المالية عن العمالة المنزلية

يقوم رئيس اللجنة المالية والاقتصادية فيصل الشايع بتلاوة المواد التي عليها تعديلات

وزير التجارة والصناعة:لدينا ملاحظة على احد مواد قانون العمالة المنزلية ويجب ان تحصل الشركات على الترخيص ،وقانون الشركات يسمح للشخص الواحد بانشاء شركة ولدينا توجه بتطوير العمل باتجاه الشركات لذا نطلب تعديل العمالة المنزلية بالسماح للشركات الفردية الحصول على تراخيص.

فيصل الشايع:نعم اذا كانت شركة فردية فيجب ان ينطبق عليها شرط ان يمر عليها ٣٠ سنة من تاريخ انشائها

خليل الصالح:قلنا ومازلنا نؤكد انه لاجل مصلحة الكويت يجب ان لاتكون شركة استقدام العمالة ربحية لان ذلك سيتسبب في حدوث العديد من المشاكل ،ونحن نريد حل مشكلة الخدم لا ان نزيدها تعقيدا

سعدون حماد: يجب ان لا تكون هناك شركة واحدة لاستقدام العمالة

جمال العمر:لست متفائلا بانخفاض اسعار الخدم اذا تم انشاء الشركة لذلك اقترح ان تعمل كلفة coast plast ونتفادى بذلك عملية العمولة على البشر

## ■ فترة الضمان للعامل المنزلي يجب ألا تقل عن سنتين ولن نقبل بغير ذلك

## ■ جمال العمر: لست متفائلا بانخفاض اسعار الخدم اذا تم انشاء الشركة

## ■ كامل العوضي: توفير السكن الملائم للعمالة المنزلية ضرورة قصوى أمام منظمات العالم الانسانية

وزير التجارة يوسف العلي

## ■ النواب يضعون عصى في دولاب قانون العمالة المنزلية بهدف عدم انجازه.. وحفظنا هذه «الغمندة» جيداً

كامل العوضي اثناء مداخلته

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود - قسم الممارسات

اعلان رقم ( 2015/49 )

الإعلان عن طرح الممارسة رقم 2016/2015/4
استئجار عدد(19) آلة تصوير مستندات ومخططات بجينال لبلدية الكويت

تعلن بلدية الكويت عن طرح الممارسة رقم 2016/2015/4 استئجار عدد (19) آلة تصوير مستندات ومخططات بجينال طبقا للشروط والمواصفات العامة والخاصة الواردة في وثائق الممارسة المذكوره اعلاه والتي يمكن الحصول عليها من إدارة المناقصات والعقود ( مراقبة المشتريات ) مبنى البلدية الرئيسي ( المبنى الاوسط ) الدور الرابع وذلك مقابل طوابع مالية بقيمة 75 د.ك خمسة وسبعون دينارا فقط لا غير ( غير قابلة للرد .

علما بأن آخر موعد لإيداع العطاءات في الصندوق المخصص بإدارة المناقصات والعقود بالبلدية الرئيسية مبنى الوزير - الدور السابع حوفي تمام الساعه الثانية عشر من ظهر يوم الاثنين الموافق 2015/7/06 للإستفسار تلفون 22401044 وتسري العطاءات لمدة (90) تسعون يوما من تاريخ فض المظاريف الخاصة بها ولا تقل قيمة الكفالة الاولية عن 2% اثنان بالمائة من قيمة العطاء في صورة شيك مصدق أو كفالة مصرفية لصالح بلدية الكويت سارية طوال مدة سريان العطاء علما بأن هذه الممارسة قابلة للتجزئه

مدير عام البلدية